

2017: تشديد الإغلاق الإسرائيلي

10 خطوات اتخذتها إسرائيل العام المنصرم بهدف تشديد التقييدات المفروضة على التنقل من وإلى قطاع غزة.

مع نهاية العملية العسكرية الإسرائيلية القاسية في صيف 2014، طرأ تغيير على الخطاب المستخدم من قبل المنظومتين الأمنية والسياسية في إسرائيل. فظاهرياً، كان يبدو أن المنظومتان تدركان بأن أمن إسرائيل مرتبط بإعادة إعمار قطاع غزة وتطويره اقتصادياً. ولبالغ الأسف، فإن هذا الإدراك لم ينعكس على نظام التصاريح الذي تفرضه إسرائيل على الراغبين بالتنقل من وإلى القطاع. ومنذ أواخر العام 2015، بتنا نشهد تراجعاً خطيراً في حرية التنقل، خصوصاً في عدد حالات العبور عبر معبر إيرز. وقد اتخذت إسرائيل، خلال العام 2017، خطوات جديدة فاقمت من التقييدات المفروضة على التنقل، وأدت إلى جعل العام الماضي العام الأسوأ من ناحية حرية التنقل، منذ العام 2014.

خلال العام 2017، انخفض عدد حالات خروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز انخفاضاً حاداً بنسبة 51% مقارنة بالعام 2016. بلغ المعدل الشهري لحالات خروج الفلسطينيين خلال العام 2017 5,963 مرة فحسب، مقارنة مع 12,150 حالة خروج خلال العام الماضي، و14,276 خلال العام 2015. المعدل الشهري لحالات خروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز عام 2014 بلغ 6,270 حالة خروج.

لقد تم اتخاذ قرار بممارسة هذه الخطوات الإسرائيلية الجديدة المشار إليها من دون نقاش جماهيري، ولم يتم نشر توضيحات بشأنها، كما تم تطبيقها من دون إنذار مسبق. لا يبدو بأن تأثير هذه الخطوات على سكان غزة، الذين يعانون أصلاً من ضائقة شديدة الخطورة، قد تم أخذه بالحسبان.

فيما يلي استعراض للتقييدات الأخطر التي فرضتها إسرائيل هذا العام على سكان القطاع الساعين للخروج عبر معبر إيرز:

المنع الأمني: منذ العام 2015، بدأت جمعية "چيشاه - مسلك" بمتابعة التصاعد غير المفسر في عدد حالات فرض المنع الأمني على سكان القطاع، والذي استمر بالتصاعد منذ ذلك الحين. تقوم إسرائيل بحظر التنقل بذريعة "الاعتبارات الأمنية"، دون تفصيل حيثياتها. وبما أن الأدلة التي تكمن خلف أوامر المنع الأمني لا يتم عرضها على مقدمي الطلبات أو محاميهم، فيصبح من الصعب مواجهتها ومجاعتها. كانت هنالك حالات أدت فيها التدخلات القضائية التي قامت بها "چيشاه - مسلك"، أو الخطوات الجماهيرية والإعلامية التي بادرت إليها الجمعية، إلى إزالة أوامر المنع، وهذا ما يثير الشكوك بشأن ما يكمن وراء هذه القرارات وبشأن هذا الإجراء برمته.

إلغاء تصاريح التجار، وانخفاض حاد بالمصادقات على تصاريح جديدة لأشخاص من هذه الفئة: بناء على المعطيات التي نشرتها الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية في غزة، فإن عدد تصاريح التجار سارية المفعول في شهر كانون أول 2017 قد بلغت 551 تصريحًا. هذا المعطى يشكل انخفاضًا بنسبة 85 بالمئة مقارنة بعدد التصاريح سارية المفعول في أواخر العام 2015، والتي بلغ عددها آنذاك أكثر من 3,500 تصريحًا. ومن ضمن الذين تم منعهم كان هنالك رجال أعمال كبار ورياديين، الذين لديهم علاقات تجارية طويلة الأمد في كل من الضفة الغربية وإسرائيل. إن تصاريح التجار تتيح لمن يحملونها إمكانية الخروج من القطاع لغرض بناء علاقات مهنية واستغلال الفرص التجارية. ولخطوات الإلغاء والرفض الجارفة للتصاريح التي تمارسها إسرائيل تأثيرًا فوريًا واسع النطاق على كل الأشخاص المتعلقين بالنشاط الاقتصادي الذي يوفره من يحملون تصاريح التجار، وبالتالي تلحق ضررًا بالنشاط الاقتصادي في داخل القطاع عامةً.

إلغاء حصة التصاريح المخصصة للخروج لصلاة الجمعة في القدس: في شهر كانون أول من العام 2016، الغت إسرائيل إمكانية الخروج من غزة لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى في القدس. حيث أبلغت السلطات الإسرائيلية الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية في غزة بأن السبب الكامن وراء المنع هو عدم عودة عدد من المصلين إلى القطاع في ذات اليوم الذي خرجوا فيه من القطاع. وفي إطار التغييرات التي تم إجراؤها في أعقاب العملية العسكرية "الجرف الصامد"، جرى السماح بخروج المصلين إلى المسجد الأقصى بحصة أسبوعية بلغت حتى 200 رجل وامرأة ممن تزيد أعمارهم عن ستين عامًا. كما أن هنالك حصة أسبوعيا منفصلة لمئة شخص من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، قد تم إلغاؤها هي أيضًا.

مطلب الالتزام بعدم العودة إلى القطاع لمدة سنة، كشرط للسفر إلى الخارج: في شباط من العام 2016، أضاف منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق معيارا جديدا إلى وثيقة "وضع الأذونات" التي تفضل فيها إسرائيل من يحق له، من سكان غزة، التقدم بطلب لاستصدار تصريح خروج. حيث يتيح المعيار الجديد لسكان قطاع غزة السفر إلى دول الخارج عبر معبر إيرز ومن ثم إلى جسر اللنبي، شريطة أن يوقع هؤلاء على تعهد بعدم تقديم طلب للعودة إلى القطاع لمدة سنة منذ يوم سفرهم. وخلال العام الماضي، تفاقمت هذه الحالة العبثية بشكل أكبر حين تم إيقاف سكان غزة الذين وصلوا إلى معبر إيرز يحملون تصاريح خروج بأيديهم، وتم منع خروجهم إلى أن قاموا بالتوقيع على التعهد. وتشير حالات عديدة قمنا بمعالجتها إلى أن الأشخاص الذين لا يرغبون بالبقاء خارج غزة لمدة عام كامل، أو أولئك الذين لا يملكون أوراقًا ثبوتية تتيح لهم المكوث لفترة طويلة في دولة أخرى، أو ليس لديهم الموارد الكافية لذلك، قد طولبوا بالتوقيع على التعهد، كما تمت مطالبة قاصرين بالتوقيع عليه، من دون موافقة البالغين المسؤولين عنهم. إن مطلب إسرائيل التوقيع على هذا التعهد يعتبر انتهاكًا لأحد الحقوق الأكثر أساسية، ألا وهو حق كل إنسان في ترك مكان سكنه والعودة إليه.

تجميد الخروج من القطاع بهدف الوصول للقنصلية الأمريكية: في 14 حزيران، تلقينا في "جيشاه - مسلك" ردودا على طلبين عيّنين قدمناهما باسم سكان من غزة، طالبا بالخروج لغرض إجراء مقابلات لاستصدار تأشيرة (فيزا) في

القنصلية الأمريكية في شرقي القدس. وقد اتضح من الردود التي تلقيناها وجود توجيه جديد وشامل يحظر الخروج من القطاع لغرض إجراء مقابلات من هذا القبيل، وذلك من دون النظر في الظروف العينية الخاصة بكل طلب على حدى. وردا على الالتماس الذي قدّمته "جيشاه - مسلك" حول الموضوع، ادعت الدولة بأن هذا الحظر ضروري بهدف منع استغلال التصاريح للمكوث لفترة تتجاوز التاريخ المشار إليه في التصاريح. وفي نهاية شهر تشرين ثان، وفي أعقاب الالتماس الذي تقدمت به جمعية "جيشاه - مسلك"، تم إطلاق مبادرة "تجريبية" يتم نقل الأشخاص من المعبر إلى القنصلية في سفريّة منظمة تضم مئة مقعد، ويتم تشغيلها مرة كل أسبوعين.

فرض السفريات المنظمة: إن سكان غزة الذين تجري المصادقة على سفرهم إلى دول الخارج، أو أولئك العائدين من زيارتهم إلى دول الخارج، يطالبون أن يقتصر تنقلهم، وفقا لهذه القاعدة، بين جسر ألنبي ومعبر إيرز على سفريات منظمة، ورافقة ممثلين من لجنة الشؤون المدنية الفلسطينية. ويعني ذلك تغييراً في السياسات التي كانت متبعة حتى الآن، والتي بحسبها، يتنقل الفلسطينيون الذين صودق على سفرهم إلى دول الخارج، وتم إصدار تصريح لهم يخولهم بذلك، بالتنقل بين المعابر بشكل مستقل. وفي نهاية شهر تشرين ثاني، بات أيضاً الخروج لغرض إجراء مقابلات الحصول على تأشيرة خروج إلى القنصلية الأمريكية في شرقي القدس مشروطا بالسفر عبر سفريّة منظمة. للوهلة الأولى، يمكن اعتبار مطلب التنقل عبر سفريات منظمة كخطوة تهدف إلى تسهيل التنقل، إلا أنّها، عملياً، تعني فرض تقييدات إضافية على التنقل، فالسفريّة المتوجهة نحو الجسر تعمل مرة واحدة في الأسبوع، والسفريّة إلى القنصلية تعمل مرة كل أسبوعين. واستخدام السفريات هدفه تقليص الخشية من "المكوث والبقاء" في كل من الضفة الغربية وإسرائيل، ولكن الشروط الأمنية لاستصدار تصاريح عبور على متن سفريّة منظمة ليس أقل صرامة من الشروط السابقة، كما أن أوقات الانتظار لتوفر مقعد في السفريات قد باتت أطول بسبب دورات نشاطها المقلّصة.

عدم الرد: إلى جانب الارتفاع في عدد الطلبات التي يتم رفضها لأسباب أمنية، فإن آلاف الطلبات للفلسطينيين تظل معلقة بانتظار الرد عليها. وقد اعترف مكتب منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، خلال شهر أيلول الماضي، بأن هنالك 16,000 طلباً تقدّم به فلسطينيون مكدسة على مكتبه بانتظار الرد عليها. إن كثيراً ممن يتوجّهون إلينا طلباً للمساعدة، وخصوصاً أولئك الذين تعتبر طلباتهم عاجلة، إما أنّهم لم يحصلوا أصلاً على ردود من السلطات الإسرائيلية، أو أنّهم قد حصلوا على ردود متأخرة بعد فوات الأوان. إن عدم الرد يعد طريقة شديدة الصرامة، فعلى عكس الرفض، في حال عدم الرد لا يملك لمقدم الطلب الاعتراض أو الاستئناف. وإلى جانب ذلك، فإن عدم الرد خلال وقت معقول، يشكّل إهمالاً مهيناً، حيث أن الإجراءات الداخلية لدى وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، تحدد إطاراً زمنياً للرد على الطلبات المقدمة إليها. كما أن الرفض الذي يتم إعلانه في اللحظة الأخيرة لا يترك ما يكفي من الوقت للاستئناف على الرفض، خصوصاً في مجال التوجه إلى القضاء.

التوجيه الجديد الذي يحظر على الفلسطينيين الخروج من القطاع، وبحوزتهم أجهزة إلكترونية، طعامًا، أو مستحضرات صحية: بموجب تعليمات جديدة أصدرها منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من آب 2017، يحظر على الفلسطينيين الخارجين من القطاع حيازة قائمة من الأغراض الشخصية، وتشمل هذه القائمة، من ضمن ما تشمله، أجهزة إلكترونية باستثناء الهواتف الخليوية، منتجات العناية الصحية والنظافة الشخصية والطعام، بما فيه الطعام والمنتجات المخصصة للاستهلاك أثناء السفر الطويل إلى خارج القطاع، حيث تم حظر هذه المنتجات أيضًا. ويمكن الاستدلال من التوجيه الجديد، بأن السلطات الإسرائيلية غير مستعدة لإجراء فحوصات أساسية على الأغراض التي يحتاجها أي مسافر كما هو حال إجراءات الفحص المعمول بها في أي مطار أو معبر يدار بطريقة سليمة في أي مكان آخر في العالم.

إطالة فترة معالجة طلبات التصاريح: في شهر تشرين أول من هذا العام أعلن منسق أعمال الحكومة في المناطق عن سلسلة من [الإجراءات الجديدة](#) المرتبطة بأوقات معالجة طلبات استصدار تصاريح الدخول إلى إسرائيل (وخصوصا الطلبات المرتبطة بالسفر إلى الضفة الغربية ودول الخارج). حيث يشير الإجراء الإداري السابق، إلى أن مكتب منسق أعمال الحكومة في المناطق يتطلب 23 يوم عمل من أجل معالجة الطلبات "غير المستعجلة". أما بحسب الإجراء الإداري الجديد، فإن معالجة مثل هذه الطلبات قد تستمر إلى فترة تتراوح ما بين 50 إلى 70 يومًا. وبحسب المعلومات التي تسلمناها من لجنة الشؤون المدنية الفلسطينية، ورغم أن الإجراء الإداري قد تم نشره في شهر تشرين أول، فإن أوقات معالجة الطلبات تطول بشكل أكثر مما نشر، ومعمول بها منذ شهر أيار.

الاستجابات الأمنية: الاستجابات والتحقيقات الأمنية التي يجريها جهاز الشاباك كانت دائمًا مسألة روتينية بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين يمرون عبر معبر إيرز، إلا أن المعلومات المستقاة من الحالات التي نقوم بمعالجتها تشير إلى ارتفاع في وتيرة الاستجابات وأيضًا في مستوى الضغط الممارس خلالها. حيث يبلغ السكان الفلسطينيون أنهم وفي أثناء خضوعهم لمثل هذه الاستجابات، يتم فحص هواتفهم الخليوية وأغراضهم الشخصية الأخرى، ويطلبون بالتعرف على أشخاص وأماكن في القطاع، وتوضيح كنه علاقاتهم بالمشار إليهم. إن أي رفض للإجابة على مثل هذه الأسئلة، وأية إجابات تعدّ غير كافية، قد تكلف المستجوب تصريحه الذي يتيح له الخروج من القطاع في ذلك الحين أو في المستقبل. إن وضع الفلسطينيين في حالة يصبح مفروضًا عليهم فيها الخضوع للتحقيقات تحت الضغط بدافع من رغبتهم في ممارسة حقوقهم بالتنقل، حتى في الحالات التي تنطبق عليهم فيها المعايير المخصصة للخروج، وحتى في الحالات التي قيل لهم فيها بأن طلبهم قد تمت المصادقة عليه وبأن التصريح ينتظرهم على المعبر، يعد استخدامًا غير لائق للقوة. إحدى زبائن "جيشاه - مسلك"، التي خضعت في السابق لاستجواب مثير للقلق بشكل خاص، قد ألغت طلبها للعبور حين تم استدعاء ابنتها التي تبلغ من العمر 17 عامًا لاستجواب كهذا؛ وقد فضّلت أن توفر على ابنتها موقفًا كهذا.

هنالك تقييدات إضافية تم فرضها هذا العام وشملت [الحظر](#) الذي جرى فرضه على زيارات عائلات الأسرى في السجون الإسرائيلية والذين تعتبرهم إسرائيل أنهم تابعين لحركة حماس، [تقليص عدد التصاريح](#) الخروج التي تمنح كـ"بوادر حسن نية" لمناسبة عيد الأضحى وعيد الميلاد، تقليص ساعات العمل في [المعابر أثناء الأعياد اليهودية](#)، وإغلاق [معبر إيرز](#) كخطوة عقابية، في أعقاب إطلاق الصواريخ. ورغم أن جزءا من هذه الخطوات ليس جديدا، فإنه يعزز توجهها مثيرا للقلق متمثلا في التضييق غير المبرر للإغلاق، الذي يدخل في هذه الأيام عقده الثاني.